ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 9, Issue 2, March 2022, p. 81-96

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
23/02/2022
Received in revised form
03/03/2022
Available online
15/03/2022

FREE MARKETS AND THEIR ROLE IN DEVELOPING IRAQI AGRICULTURAL PRODUCTION

Intidar Ibrahim Hussien Al_Musawy [1]

Abstract

The research includes the study of the role of free markets in the development of agricultural production in Iraq for the play of an active and significant role in the events of this development through knowledge of the importance of such a for the Su A s in influencing the strength of competition for agricultural production, remote of the market is usually grown yields bear the cost of Transport to markets. Therefore, the research interest was focused on knowing what is meant by them and what is the difference between them and the free zones as well as the elements of their establishment and their advantages, and then touching on their role in bringing about agricultural development in Iraq through which a sustainable development that includes all the country's economic sectors. The most important conclusion reached by the research is despite the availability of free markets in Iraq is not that e did not achieve the desired goals, for reasons of the most important, the weakness of the experience of officials in the free zone management, and the lack of completion of infrastructure have the required level, as well as the lack of appropriate political stability. As for the most important proposals, they were represented in increasing the tendency to pay attention to this human factor and developing it, especially in relevant government institutions, and to hold seminars and workshops. He worked to train farmers to benefit from the services provided by the markets and free zones. The research ended with reference to the most important office and electronic references adopted in covering the research content.

Keywords: Free markets, development, production .... agricultural.

[1] Assit. Prof. Dr. University of Al-Qadisyia, Iraq, College of Art.

الأسواق الحرة ودورها في تنمية الإنتاج الزراعي العراقي

انتظار إبراهيم الموسوي[2]

الملخص

تضمن البحث دراسة دور الاسواق الحرة في تنمية الانتاج الزراعي في العراق لما تؤديه من دور فعال وكبير في احداث هذه التنمية من خلال معرفة أهمية تلك الاسواق في التأثير على قوة المنافسة للإنتاج الزراعي ، فالجهات البعيدة من السوق تزرع عادة غلات تتحمل تكلفة النقل إلى الأسواق

لذا كان اهتمام البحث منصب حول معرفة ما المقصود بها وما هو الفرق بينها وبين المناطق الحرة فضلاً عن مقومات انشاءها ومميزاتها ، ومن ثم التطرق الى دورها الذي تؤديه في احداث تنمية زراعية في العراق تحقق من خلالها تنمية مستدامة تشمل كل قطاعات البلد الاقتصادية. وأهم استنتاج توصل اليه البحث هو على الرغم من توافر الاسواق الحرة في العراق لا انه لم تحقق الاهداف المرجوة منها لأسباب من اهمها ، ضعف الخبرة للمسؤولين في إدارة المناطق الحرة ، وعدم اكتمال البنى التحتية لها بالمستوى المطلوب ، فضلاً عن الافتقار الى الاستقرار السياسي المناسب. اما أهم المقترحات فتمثلت بزيادة التوجه الى الاهتمام بهذا العامل البشري وتطويره ولاسيما في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة واقامة الندوات وورش عمل لتدريب الفلاحين على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الاسواق والمناطق الحرة ، وانتهى البحث بالإشارة الى أهم المراجع المكتبية والالكترونية المعتمدة في تغطية محتوى البحث.

الكلمات المفتاحية : الاسواق الحرة ، وتنمية ، الانتاج .... الزراعي.

المقدمة :

أثبتت خبرات التنمية لدول متعددة ان الاعتماد على اسلوب واحد لتحقيق التنمية أمر محفوف بالكثير من المخاطر ، الأمر الذي يتطلب البحث عن سبل اخرى للوصول الى التنمية بما يجعلها تستوعب الظروف والمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية وتستفيد في نفس الوقت من المقومات والفرص المتاحة لتتصدى للتحديات الحالية والمستقبلية بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع معطيات التطور العالمي ، ومن أهم هذه الوسائل المبتكرة الاسواق الحرة (Duty–Free Shop) التي تزايدت اعدادها وتنوعت اشكالها

[2] جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم الجغرافيا.

وانماطها وتصاعد دورها التنموي واصبحت احدى اساليب جذب وتوطين الاستثمارات وواحدة من اولويات السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية.

تكمن الفلسفة التنموية للمناطق الحرة في تنازل الدولة عن بعض الضرائب المستحقة على أي نشاط بهدف تحقيق المنفعة الأكبر لعموم اقتصاد البلد ، ولقد اعتمدت العديد من دول العالم إنشاء المناطق الحرة لما لها من أهمية في ايجاد مصادر تمويلية اضافية لتنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية بطريقة انتقائية وكذلك نقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الأيدي العاملة المحلية للقضاء على البطالة ، ولكن قد يتسبب نظام السوق الحر في احتكار بعض المؤسسات والأفراد للسوق من خلال المنافسة الشرسة واحتكار المنتجات ، لذلك نشأت فكرة الاقتصاد الاجتماعي ، وهو حالة وسطى بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي.[3]

ولتغطية الموضوع جاء الإطار النظري للبحث يتضمن الفقرات الآتية:

1. **مشكلة البحث:** تحدد المشكلة من خلال التساؤلات الآتية: [ما هو دور الاسواق الحرة في تنمية الإنتاج الزراعي ؟ وهل يوجد أثر واضح لهذا الدور في الانتاج الزراعي العراقي؟ وهل يمكن استشعار الفائدة من قبل المستهلك العراقي للمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني؟].

2. **فرضية البحث:** تأتي الفرضية العلمية للإجابة على تساؤلات المشكلة المطروحة من اجل تحقيق هدف البحث وهي تتمثل بالإجابات الآتية: [بالإمكان تحديد دور الاسواق الحرة في تنمية الإنتاج الزراعي، إذ أن لها أثر واضح في الانتاج الزراعي العراقي. ويكمن في استشعار الفائدة من قبل المستهلك العراقي للمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني].

3. **اهمية البحث ومبرراته:** تظهر أهمية البحث في كونه سلّط الضوء على احد العوامل الجغرافية البشرية ذات الصلة القوية في انجاح عملية التنمية الزراعية بغية معرفة الدور الذي تؤديه الاسواق الحرة في تحقيق التنمية الزراعية ومن ثم التنمية المستدامة ، اما أهم مبررات البحث فهي تتمثل في ما يأتي: [معرفة دور الاسواق الحرة في الانتاج الزراعي بوصفها جزء من العوامل الجغرافية البشرية التي من الضروري توظيفها لخدمة القطاع الزراعي، فضلاً عن حث الباحثين للخوض في دراسة هذا الموضوع بشكل تطبيقي في مناطق محددة سواء اكانت على مستوى اقاليم زراعية ام على مستوى وحدات ادارية].

---

(3) عابد محمود جاد ، مصطفى محمد الشناوي ، حسام الدين ابراهيم ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء ، بحث منشور في الشبكة العالمية للمعلومات ، على الموقع: https://www.ra2ed.com

4. **هدف البحث:** يهدف البحث الى تفسير وتحديد دور الاسواق الحرة والمناطق الحرة في تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي (المحصولي) والحيواني لغرض احداث تنمية شاملة تكون التنمية الزراعية ركيزتها الأولى.

5. **هيكلية البحث:** قسم البحث بحسب مضمونه على مقدمة ومبحثين ، تضمنت المقدمة توضيح الاطار النظري للبحث ، بينما درس المبحث الأول مفهومها ومقومات نشأتها ونجاحها، في حين ناقش المبحث الثاني الاسواق الحرة في العراق ودورها في الإنتاج الزراعي ، ومن ثم وضعت بعض الاستنتاجات العلمية قابلتها بعض المقترحات التي توصي الباحثة الاخذ بها لتحقيق التنمية الزراعية ولاسيما اصحاب القرار الزراعي ، وانتهى البحث بقائمة ضمت هوامش البحث والمراجع العلمية المعتمدة في كتابته.

المبحث الأول : الأسواق الحرة مفهومها ومقومات نشأتها ونجاحها

1. مفهوم المناطق والاسوق الحرة

تطور مفهوم الاسواق أو المناطق الحرة مع تغير طبيعة عملها وتنوع نشاطها لتشتمل على الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وحتى على الخدمات الزراعية لذا كانت لها تعريفات متعددة منها أن السوق الحرة هي جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة. أو هي المساحة المقفلة التي تخزن فيها البضائع سواء اكانت تلك المساحة في ميناء بحري أم جوي أم داخلي ام على الساحل حيث ترد اليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد اعادة التصدير او العرض أو ادخال بعض عمليات اضافية عليها.[4] ويطلق على المحلات في تلك الاسواق (منافذ البيع بالتجزئة) التي لا تطبق الضرائب المحلية والرسوم. بينما تعرف الاسواق الحرة الزراعية بأنها تلك الأسواق التي يقدم فيها المزارعين منتجاتهم بصورة مباشرة الى المستهلكين دون الحاجة للوسطاء ، لذلك تم تسميتها بالأسواق المباشرة للتخفيف من أزمة غلاء اسعار المنتجات الزراعية حيث يتراوح انخفاض الأسعار فيها بين (30% – 50%).[5]

تزامن ظهور الأسواق الحرة مع المستعمرات حيث قامت الدول الاوربية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ، ومن تلك المناطق منطقة (جبل طارق

([4]) رامي امين الخوجة ، ما هي السوق الحرة؟ ، مقالة منشورة في شبكة المعلومات العالمية على الموقع : https://ibelieveinsci.com

([5]) على الموقع : http://mof.gov.iq

1704م) ومنطقة (سـنغافورة 1819م) ومنطقة (هونج كونغ 1842م).[6] وتعد الصـين من ابرز الدول خبرة في إقامة المناطق الحرة حيث يوجد بها (48 منطقة حرة) ، فضـلاً عن المناطق الحرة الموجودة في سـنغافورة وتايوان وتايلاند ودول شرق اسيا، وكذلك برزت في منطقة الشرق الأوسط المناطق الحرة التجارية التي اقامتها دولة الامارات العربية المتحدة في جبل علي وعجمان ، وقد اختلفت مجموعة السياسات التحفيزية التي اتبعت في كل منطقة أو مجموعة من المناطق ، حيث اعتمد بعضـها على الاسـتعانة بسـياسـات ضـريبية تحفيزية ، بجانب مجموعة من السـياسـات الخاصـة ، في حين ركز البعض الأخر على انتهاج سـياسـات التعاون بين الدولة المضيفة ودول اخرى.[7]

تعد الاسواق أو المناطق الحرة من ناحية التجارة الخارجية أي من ناحية التصـدير والاستيراد أو النقد خارجة عن نطاق القوانين المعمول بها محلياً ولكنها تخضـــع الى الاجراءات الصـــحية والبيطرية والزراعية ودواعي الأمن العام ومنع التهريب وقد اخذت بهذا المبدأ اغلب الدول التي زاولت العمل في انشـــاء المناطق الحرة ، وان الفرق بين الأســـواق الحرة والمناطق الحرة هو ان الأولى يســـمح فيها البيع بالتجزئة في حين لا يسمح بذلك في المناطق الحرة عدا ما يتعلق بمؤونة السفن. [8]

2. تصنيف الأسواق الحرة

تصنف الاسواق بحسب المواد او المنتجات التي تتداول فيها الى:[9]

أ. الأسواق التجارية: وهي التي يتحدد نشاطها في استيراد السلع والمنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها او من داخلها لتخزينها أو إعادة تعبئتها وتغليفها ومن ثم تصـــديرها للخارج وجزء منها للداخل ، أي أنها تعمل كمستودع أو مركز تخزين.

ب. الاسواق الصناعية: وهي التي تخصـص للاسـتثمار الصـناعي والأعمال التجارية والخدمية المرتبطة به حصـراً واسـتثناء من اجراءات وقيود السـياسـة الصـناعية المتبعة في الدولة ، وقد غلبت الصـناعات كثيفة العمالة مثل صـناعة المنسـوجات والملابس الجاهزة والصـناعات الجلدية والصـناعات الغذائية على المناطق

(6) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيأة العامة للمناطق الحرة بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: https://mof.gov.`

(7) المصدر نفسه.

(8) طارق احمد ســـلطان ، اهمية انشـــاء المناطق الحرة في العراق ، جريدة الزمان ، 2016، بحث منشـــور في شـــبكة المعلومات العالمية على الموقع : http://www.azzaman.org.com

(9)عابد محمود جاد ، مصطفى محمد الشناوي ، حسام الدين ابراهيم ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ، مصدر سابق.

الحرة الصناعية في البلدان النامية ثم امتدت الى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة والحاسبات الالكترونية ، ومن أهم مميزات هذه الصناعات هي اعتمادها بشكل كبير على اسواق تجارية واسعة.

ج. الأسواق الصناعية–التجارية: ويعد هذا النمط الأكثر جدوى من النمطين السابقين والأكثر انتشاراً في العالم ، حيث تجمع خصائص وسمات المناطق الحرة التجارية والمناطق الصناعية ، أي أنها تشتمل على كل من المناطق الصناعية والمناطق الحرة التجارية وتسمى ايضاً بمناطق تجهيز الصادرات حيث توفر الدولة المضيفة جميع المتطلبات الضرورية لممارسة الشركات التجارية والصناعية والخدمية لنشاطها سواء ما يتعلق منها بخدمات المناولة والتخزين والنقل وتوفير الوسائل والمعدات المتخصصة وقوة العمل المدربة وغيرها من خدمات البنية الاساسية الضرورية للمشروعات او ما يتعلق بتسهيل المعاملات الشخصية للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرة مثل الامور المتعلقة بالإقامة لهم ولإفراد اسرهم أو ما يتعلق بالجوانب الترفيهية والسياحية والفندقية.

3. مقومات نشأة الاسواق الحرة

لنجاح عمل الاسواق الحرة ينبغي توافر عوامل او مقومات نجاح يمكن توضيحها على النحو الآتي:[10]

أ. المقومات الجغرافية : أن اختيار الموقع الجغرافي الملائم لإقامة المناطق الحرة يعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات اليها ، فهنالك العديد من المناطق الحرة اخفقت في تحقيق اهدافها بسبب سوء اختيار موقعها ، وتتمثل هذه العوامل بقرب المنطقة من خطوط التجارة الدولية لتوفر مقومات انشاءها مثل الموانئ البحرية والجوية والاسواق الاقليمية والدولية او في المناطق ذات البيئة المناخية المعتدلة بالشكل الذي يحافظ على عرض سلع المستثمرين وعدم تعرضها للتلف.

ب. الاستقرار السياسي والأمني: ان توفر المناخ السياسي والأمني المستقر للدولة المضيفة وتمتعها بعلاقات جيدة مع دول الجوار وذلك لأن المناطق الحرة تقوم على اساس حاجة وطنية وإقليمية من شأنه أن يساعد في ايجاد اسواق لتصريف بضائع المناطق الحرة ، إذ أن من أبرز المشكلات المعيقة لجذب الاستثمارات في أي

([10]) للاستزادة ينظر: محمود جاسم محمد ، انعكاسات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية التحديات وضرورات التطبيق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (20)، 2011. وعلي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق : الفرص والتحديات ، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية العراقية ، بيانات غير منشورة لعام 2011.

بلد وجود النزاعات والاضطرابات الداخلية واضرابات العمال والتغير السريع للحكومات والحروب والتغير الدائم للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بنشاط الاستثمار، ان هذا كله يؤدي بالنتيجة الى عدم جذب الاستثمارات الاجنبية وهروب رأس المال.

ج. الاستقرار الاقتصادي: ان ارتفاع درجة استقرار الوضع الاقتصادي وانتهاج الدولة لمبدأ حرية التجارة والاستثمار ومتابعتها للتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية يوفر المناخ الملائم للاستثمار ، أما في حال تغيير سياسات الاقتصاد الكلي بشكل مستمر وعدم ثباتها جميعها تؤثر في عمل المناطق الحرة بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالتالي تؤثر في اداء المستثمرين فيها وتدفعهم في بعض الأحيان الى تركها الى مكان آخر.

د. المقومات التشريعية والأطر القانونية: تستلزم توفر الاسس القانونية التي ينبغي ان يبنى عليها مشروع المنطقة الحرة الناجح فضلاً عن وضوح هذه القوانين في ما يتعلق في حل القضايا المتعلقة بعمل هذه المناطق ، إذ إن القوانين والتشريعات الداعمة للمناطق الحرة سيؤدي بدون شك الى استقطاب وتوطين الاستثمارات بداخلها.

هـ. حسن الإدارة والتنظيم: من الممكن القول بأنه متى ما كانت الاساليب الإدارية فعالة يكون لها دور كبير في إنسيابية عمل المستثمرين دون اجراءات معقدة وجهود كبيرة وكلف عالية من خلال اختيار الإدارة الكفؤة والمؤهلة للعمل في المنطقة الحرة ومنحها صلاحيات كافية لتجاوز الاجراءات الروتينية وتحقيق عامل السرعة في الانجاز ، فضلاً عن وجود تنسيق بين ادارة المنطقة الحرة والدوائر الحكومية الأخرى وذلك لتحقيق عدم الازدواجية في القرارات والاجراءات.

و. توافر الإطار المؤسسي: للأشراف على تنفيذ التزامات الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة وفض المنازعات التي تنشأ في هذا المجال مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والاجهزة واللجان المنبثقة منه مثل لجنة التنفيذ والمتابعة ولجنة المفاوضات التجارية ولجنة قواعد المنشأة العربية.

ت. المزايا والحوافز: ترتبط قدرة المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات اليها على قدرتها في تقديم المزايا والحوافز لاسيما المالية والتجارية والكمركية والخدمية وغيرها، وتتفاوت الدول في ما بينها حول حجم الحوافز والاعفاءات الممنوحة للمستثمرين فبعض الدول لا تمنح بعض الحوافز بشكل مطلق وانما تحددها بنسبة معينة أو قد تمنحها لمدة زمنية معينة أو قد تكون مشروطة بإداء المشروع.

ح. توافر الموارد المالية والأيدي العاملة والخدمات: وان اقامة المناطق الحرة يتطلب تخصيصات مالية من قبل الدولة وبالتالي يعتمد انشاءها على القدرة التمويلية للدولة المضيفة. ويعد توفر الأيدي العاملة الماهرة الرخيصة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في هذه المناطق من العوامل المهمة لجذب الاستثمارات ويتأثر حجم القوى العاملة في المنطقة الحرة بحجم المنطقة وانشطتها ومستوى تطورها.

ط. عوامل اخرى: مثل توافر دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد الاستثمار فيها ، ودعم المؤسسات الصناعية المحلية لتقوية روابطها مع الصناعات الموجودة في المنطقة الحرة ، وتهيئة افضل اساليب التسويق والترويج الحديثة للمنطقة الحرة ، فضلاً عن اعداد الخطط المستقبلية لتطوير عمل المنطقة الحرة ، وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين لاسيما ذات العلاقة بفرص الاستثمار ، والتنسيق والتعاون مع المناطق الحرة المجاورة على اساس تكاملي وليس تنافسي.

4. مزايا الأسواق الحرة

يعتمد أي اقتصاد على منافذ التوزيع والتسويق إذ تساعد القدرة الشرائية على دوران حركة البضائع وعلى زيادة تأثير القوة البشرية في مفاصل الاستثمار ودورة النقد في الاقتصاد ، وبما أن جميع الأسواق والمناطق الحرة هي احدى الأفكار التسويقية الرائدة لوجود مميزات لا تتوافر في الأسواق التقليدية ومن أهم تلك المميزات هي عدم خضوع الأسواق والمناطق الحرة للضرائب والرسوم داخل البلد وهذا يعد من وسائل الجذب للمتسوقين فضلاً عن انها اصبحت مناطق ترويحية للمسافرين لوجود الخدمات والمطاعم وخلافها ، وهي تهدف الى تنشيط حركة البيع والإنفاق الاستهلاكي والجذب الاستثماري والجذب السياحي وتنتشر في المطارات بشكل رئيس وفي مواقع اخرى يتم تحديدها سيادياً ومنها المناطق الحدودية بين دولتين أو أكثر ، ويكون لها انعكاس ايجابي في عمليات الإنفاق الاستهلاكي وما يضخ من أموال في الاقتصاد الوطني فضلاً عن توفير فرص وظيفية واستثمارية وتنشيط الحركة التجارية والسياحية.[11] اما أهم مميزات الاسواق والمناطق الحرة بالنسبة للمنتجات الزراعية فتتمثل بالآتي:[12]

([11]) سعد السبيعي ، مقال عن الاسواق الحرة ودورها الاقتصادي ، صحيفة مكة ، 2013، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: http://www.maaka.org.com

([12]) بحث منشور على الموقع : http://www.kuwaitchamber.org.kw

أ. **التسويق المرن:** حيث يتم عرض المنتجات الزراعية بصورة مباشرة الى المستهلكين دون المرور بالوسطاء التجاريين ، مما يسهم بتحقيق الوفورات من النقل والشحن التحميل لمرات متعددة والتقليل من الاعباء المالية التي تتحملها السلع والمنتجات بسبب الارباح التي يتلقاها الوسطاء وتجار الجملة ، وبذلك تحقق كفاءة افضل في مجال الاسعار للمستهلكين وتجار التجزئة ، حيث تعد منتجاتها الزراعية وخصوصاً الخضر والفاكهة رخيصة الثمن بالمقارنة بالمنتجات المستوردة وتحقق بذلك فائدة للمنتج والمستهلك على حد سواء ، إذ يبحث المستهلك غالباً عن الأسعار المناسبة له ويبحث المنتجون وخصوصاً مزارعي الخضر عن الربح السريع والمباشر وهذا ما توفره الأسواق الحرة لكليهما.

ب. **جودة المنتجات :** تتميز المنتجات في الأسواق الحرة بجودتها والسبب في ذلك انها طازجة وتعرض بصورة مباشرة في الأسواق الحرة بعد جنيها مباشرة متجاوزة بذلك عمليات التخزين والتبريد والنقل لمسافات طويلة والتي قد تستغرق ايام متعددة مما يفقدها الكثير من قيمتها الغذائية.

ج. **ساهم كل من التسويق المرن وجودة المنتجات:** في الاقبال الكبير من قبل المستهلكين وتجار التجزئة مما أدى الى رواج التجارة فيها لمختلف المنتجات الزراعية مما اسهم في تخفيف الكثير من الصعوبات التي تواجه عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.

المبحث الثاني : الاسواق الحرة في العراق

تظهر أهمية إنشاء المناطق الحرة في العراق جلية من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية لذا يقتضي تظافر مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال التنسيق بين وزارات الدولة الاقتصادية مثل وزارتي التجارة والصناعة ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي وزارتي المالية والزراعة فضلاً عن الجهد الدولي لدعم التنمية المستدامة ، إذ أن تحريك الاقتصاد وتطوير مفاصله يتطلبان تواجد الجهد الدولي المتطور في العراق والذي يمكن جذبه من المناطق الحرة الآمنة التي تنشأ عند المنافذ الحدودية أو بجانب الطرق الدولية والسريعة ودورها في جذب رؤوس الأموال والتقانات المتطورة التي تحدث تنمية سريعة في جميع مفاصل الاقتصاد.[13]

(13) علي عباس جواد وسرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق : الفرص والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، 2011، ص17-18.

كانت هناك محاولة انشـاء منطقة حرة في جنوب العراق عام 1969م بعد وضـع قانون الكمارك رقم (8) ، ولكن لم يكتب لها النجاح ، ولكن في عام 1998م صـدر قانون رقم (3) الذي شـرع لتأسـيس الهيأة العامة للمناطق الحرة في العراق فأنشأت بعض من الأسواق الحرة على الحدود العراقية الايرانية وفي البصـرة على ثلاث مناطق عاملة ، فضلاً عن منطقة حرة متخصصة تحت الإنشاء ومنطقة حرة خاصة وكما موضح في ادناه:[14]

1. **المنطقة الحرة في خور الزبير:** تقع المنطقة الى الجنوب الغربي من مدينة البصـرة وعلى بعد (45 كم) ، وتبلغ مساحتها (1 كم^2) ، أما مساحة المنطقة التوسعية (18 كم^2) وتتميز بإطلالتها على الخليج العربي مما جعلها نقطة وصـل مهم لخطوط التجارة الدولية كما انها تمتلك عمق تجاري نحو الاسـواق العراقية والخليجية ومنها الى الأسواق الأسيوية ويوجد أكثر من منفذ بحري وبري يمكن أن تتعامل معه المنطقة الحرة حيث انها مجاورة الى ميناء خور الزبير وعلى بعد (20 كم) تقريباً من ميناء ام قصـر ، فضـلاً عن وجود منفذ سـفوان الحدودي مع الكويت ومنفذ الشلامجة مع ايران ، وان هذا الموقع جعلها وسط شبكة مفتوحة من وسائط النقل فمع وجود الخطوط الملاحية هنالك طرق مواصـلات سـريعة تربطها مع كافة المناطق الحرة ودول الجوار اضـافة الى قربها من مواقع الخامات والمواد الأولية والتي تعد مدخلات في صـناعات متعددة وبيئة ناجحة لكافة انواع الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدمية.

2. **المنطقة الحرة في نينوى:** تقع هذه المنطقة في شـمال العراق في محافظة نينوى وعلى طريق (موصـل– دهوك) ، وتبعد حوالي (20 كم) شمال الموصل وبمساحة (4.9 كم^2) وتتميز المنطقة بالموقع المهم فهي تقع على مفترق الطرق البرية والسكك الحديدية في اتجاهات مختلفة الى تركيا وسوريا والأردن وإيران مما يجعلها محور المبادلات التجارية للبضـائع باتجاه هذه الدول ، إن هذه المنطقة قريبة من مصـادر المواد الأولية والخامات والمنتجات الزراعية والحيوانية وهذه مدخلات للصناعات الغذائية وغيرها.

3. **المنطقة الحرة في القائم:** تقع هذه المنطقة في شـمال الغربي من البلد في محافظة الانبار وعلى الحدود العراقية السورية ومساحتها (300000 م^2) وترتبط بمحافظة نينوى بطريق (راوة– موصل) وصولاً الى الحدود التركية وترتبط بمحافظة البصـرة بالطريق السـريع وصـولاً الى الخليج العربي وانها ترتبط بالمنفذ الحدودي في طريبيل عبر الطريق الدولي وصـولاً الى الأردن ، وترتبط بالعديد من خطوط السـكك الحديدية منها ما يصـل

(14) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيأة العامة للمناطق الحرة ، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع:
http://www.mof.gov.iq وعلى الموقع : https://www.newiraqcenter.com

الى محافظة نينوى والأخر يصل الى بغداد والبصرة ومنها الى الموانئ ، وهذا الموقع جعلها متميزة بالأنشطة التجارية مع كافة دول جوار العراق.

4. **المنطقة الحرة المتخصصة بمحور النفط والغاز في خور الزبير:** وهو قيد الإنشاء حيث تبلغ مساحة المنطقة حوالي (11 مليون متر مربع) وتختص بتقديم الخدمات اللوجستية للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز.

5. **المنطقة الحرة الخاصة بشركة مركز المدينة في بغداد:** وهي منطقة حرة خاصة بتجارة السيارات حصراً

يهدف وجود المناطق الحرة في العراق الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى الإمام. وجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والاجنبية وتوظيفها داخل البلد في النشاطات الاستثمارية المختلفة. ومن ثم ادخال التكنولوجيا المتطورة وتنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال الاطلاع والتدريب على هذه التكنولوجيا، فضلاً عن امتصاص البطالة من خلال توفير فرص عمل للقوى العاملة المحلية ، وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الاجنبي من خلال اقامة المشاريع الاستثمارية المختلفة ، واستغلال الموارد الأولية المتوافرة في العراق كمدخلات لصناعات متطورة من اجل العمل على تنويع مصادر الدخل غير النفطية.[15] وأن تلك الأهداف لم تحقق في العراق لأن الأسواق الحرة لم تستطيع تحقيق نتائج مقارنة بنظيرتها في دول الخليج العربي المجاورة ويعود ذلك لأسباب كثيرة تدل على عدم تمتع تلك المناطق في العراق بمناخ استثماري ملائم ومن تلك الأسباب ما يأتي:[16]

1. ضعف الخبرة للمسؤولين في إدارة المناطق الحرة ، وعدم اكتمال البنى التحتية لها بالمستوى المطلوب ، فضلاً عن الافتقار الى الاستقرار السياسي المناسب.

2. عدم اعطاء حرية كاملة في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح الناجمة عنها الى الخارج الأمر الذي قلل من جاذبيتها للشركات المستثمرة.

3. الافتقار الى نظام مصرفي متطور إذ لم توضع آليات واضحة لعملية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية للمستثمرين في المناطق الحرة في المصارف العراقية خارج العراق.

4. الافتقار للشفافية إذ أن التشريع العراقي جاء مقتضباً ، ويرغب المستثمر الاجنبي في الاطلاع على التفاصيل كافة قبل الاقدام على الاستثمار.

([15]) فاضل ياسين ، مناطق التجارة الحرة بين العراق ودول الجوار بين الاهمية الاقتصادية والدواعي السياسية والأمنية ، 2018، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع : http://www.kitabat.org.com

([16]) بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: https://www.newiraqcenter.com

5. التأثيرات السلبية لقرارات الأمم المتحدة بشأن العقوبات شكلت حينها عائقاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية الى هذه المناطق.

ينبغي على الدولة وضع اجراءات وتشريعات خاصة بالأسواق والمناطق الحرة لغرض تطويرها وزيادة اعدادها سواء في الموانئ أو على الحدود وحتى في المطارات العراقية ، وتوفير الإمكانات الاقتصادية والعمرانية والبشرية ، ومن الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها وطرائق إدارتها والعوامل التي تؤدي الى نجاحها او فشلها ، والبنية التحتية المتوفرة فيها ونوعية الاستثمارات المتوطنة بها ، وبالتالي فأن تلك الاسواق ستؤدي نتائج ايجابية للبلد تتمثل بتشجيع التجارة الخارجية مما يعود بالإيجاب على الصناعة العراقية وتشجيع الإنتاج الوطني ، وتوفير السلع المتنوعة وبأسعار منخفضة للسكان لاسيما المنتجات الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة العراقية اذا ما علمنا حجم البطالة المقنعة في العراق وخاصة ما يخص الايدي العاملة الزراعية إذ تأثر الانتاج الزراعي ولازال بأزمة المياه وارتفاع نسبة ملوحة الاراضي الزراعية وتواضع مستوى الدعم الحكومي ، فالعراق بأمس الحاجة الى المناطق الحرة القادرة على تقديم الدعم الى القطاعات الانتاجية وكذلك الى مفصل الخدمات الذي يعاني تدهوراً كبيراً منذ عقود من الزمن ، فضلاً عن ما تقدمه تلك المناطق من تسهيلات كثيرة تقود الى جذب الجهد العالمي المتطور ليسهم بتدوير عجلة الإنتاج داخل تلك المناطق التي تشهد حركة كبيرة في الاستيراد والتصدير ، فهناك إمكانية انشاء مناطق حرة فاعلة في (سفوان ، طريبيل ، الفاو ، ومناطق متعددة على الحدود العراقية –الايرانية.[17] لذا يمكن الاشارة الى آلية توظيف مميزات تلك المناطق الحرة العراقية لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التحول الى الاقتصاد الحر وتعطي القدرة الكافية على تطبيق ذلك من خلال ما يأتي: [18]

1. **محدودية مساحات المناطق الحرة** : فإنه سيكون بالإمكان تشييد بنيتها التحتية بصورة متكاملة ومتطورة وبمدة وجيزة نسبياً ، وأن قربها من منافذ التصدير سوف يقلل من حجم الانشاءات المطلوبة وسوف تقل تبعاً لذلك التكاليف ونفقات الصيانة والتشغيل ، مما يساعد في تجاوز مشكلة قلة التخصيصات المالية وطول مدة الانجاز المطلوبة والتي تعد من الجوانب المهمة التي تعيق إمكانية تهيئة الأرضية الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. وتتيح محدودية المساحة للمناطق الحرة العراقية إمكانية السيطرة عليها أمنياً وتوجيه ومتابعة نشاطاتها الاقتصادية بدقة ، فضلاً عن إمكانية اعداد قاعدة بيانات متكاملة خاصة بها ، وإجراء دراسات تقييم

(17) فاضل ياسين ، مصدر سابق.

(18) المصدر نفسه

لأدائها الاقتصادي ضمن الضوابط والمعايير العلمية ، وتطبيق معايير ومقاييس الجودة المعتمدة عالمياً من قبل منظمة (I.S.O.) وسيساعد ذلك على تجنب العبء الاجتماعي بدرجة عالية ، والابتعاد عن الافرازات الإدارية والاجتماعية السلبية للحقبة السابقة وايجاد بيئة اعمال جديدة ، وسيساعد في تجاوز التكاليف الناجمة عن عملية الفشل المحتمل كونه سيكون محدوداً. فضلاً عن تميز تلك المناطق بقربها من الموانئ والمنافذ الحدودية سيساعد في تطبيق منظومة لوجستية متقدمة للنقل والعمل الذي سيسهم في تطوير وتنشيط عمل الموانئ وتحفيزها على الاندماج ضمن منظومة النقل العالمية ، وهذا سيشجع على تصدير المنتجات المصنعة فيها بسبب قربها من المواد الأولية والأسواق الخارجية ، وبالتالي ستؤثر ايجاباً على هيكل الصادرات وهو ما سيمنحها القدرة على التواصل مع الأسواق الخارجية واعطاء صورة مستمرة عن متطلبات هذه الأسواق وطبيعتها التنافسية ، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه مناطق العراق الأخرى.

2. **الاستقلال القانوني للمناطق الحرة:** يتيح ذلك تشريع منظومة قوانين ملائمة لمرحلة التحول وتطبيقها ضمن حدود المنطقة الحرة ، وقد يتم تشريع أكثر من منظومة في المناطق الحرة وذلك بحسب طبيعة النشاطات التي تمارس فيها والاهداف المتوخاة منها ، ويجري تقييمها بشكل دوري، الأمر الذي سيساعد في التكيف مع متطلبات المرحلة القادمة ، وسيمكن منح ادارتها نوع من الاستقلال لتجنب الوقوع في شرك الروتين الإداري وتأثير التجاذبات السياسية واستبدالها بمنظومة إدارية رقمية تعتمد اسلوب النافذة الواحدة.

3. **إن وجود القناة الجافة:** وما تتمتع به من أهمية تجارية عالمية سيمكن من إقامة مناطق حرة فاعلة وعلى نطاق واسع سيما وأن هذه القناة ستمتد من موانئ البصرة جنوب العراق الى شماله حيث يتم ربطها بموانئ تركيا وسوريا على البحر المتوسط ، وتتفرع شرقاً حيث تلتقي بخط السكة الحديد الذي سيربط الصين بهذا البحر عبر ايران ، وغرباً لتصل الى ميناء العقبة الاردني ، وهذه الإمكانية لإنشاء أكثر من منطقة حرة ستتيح تطبيق أكثر من نموذج لعملية التحول الاقتصادي واخضاعها للدراسة والتقييم ، ومن ثم اختيار ناجح ليتم تكراره وسحبه على مناطق اخرى تمهيداً لتطبيقه على عامة الاقتصاد.

إنهاء الدعم يكون من المتطلبات الضروري مع انتهاء الحالات الاستثنائية وعودة الظروف الطبيعية. وإن متطلبات المرحلة القادمة ضمن سياسة السوق الحر وشروط منظمة التجارة العالمية تفرض عدم تدخل الدولة في حركة السوق وبالتالي رفع أي دعم على المنتوج بما في ذلك المنتجات الزراعية. ويضاف إلى ذلك أن المستقبل يفرض علينا زيادة الإنتاج عن طريق رفع إنتاجية وحدة المساحة ووحدة المياه . وهذا يتطلب تنمية الشعور بقيمة هذين الموردين المهمين جدا (الأرض والماء). إن السبب الرئيس لحالة الهدر الحالية

بالمياه وحالة تدهور التربة هو عدم اهتمام المنتج بالموردين وتدني قيمتهما لديه . وان سـياسة الدعم تؤدي (إلى جوانب عوامل أخرى) إلى:[19]

- قلة الاهتمام بعوامل الإنتاج ومستلزماته .
- تسرب وسائل الإنتاج إلى الأسواق المحلية وتهريبها إلى خارج القطر .
- تدني الإنتاجية بسبب اتكالية الفلاح (الاعتماد على سعر المنتج المدعوم) .
- تدني النوعية للسبب نفسه ولعدم وجود منافسه حقيقية مع نفس السلع الزراعية المستوردة.
- توسع الثغرة في تحقيق الأمن الغذائي من الإنتاج المحلي .
- إثقال كاهل خزينة الدولة بالمبالغ الطائلة المطلوبة للدعم .

الاستنتاجات :

1. توصـل البحث الى حقيقة مفادها ان للمناطق الحرة والاسـواق الحرة دور لا يقل اهمية عن باقي العوامل البشـرية المؤثرة على الإنتاج الزراعي وتنميته بما يخدم احداث تنمية زراعية الغرض منها تكوين ركيزة قوية للتنمية الشاملة.

2. كشـف البحث عن أهم مميزات الاسـواق الحرة وما تتمتع به تلك المناطق من امتيازات تجعل منها مناطق جذب للاسـتثمارات الاجنبية والوطنية ، فضـلاً عن ازاحة الغموض حول مقومات انشـاء مثل تلك المواقع الاستراتيجية واهميتها الاقتصادية الداعمة للمنتجات الزراعية.

3. اسـتنتج البحث أنه على الرغم من توافر الاسـواق الحرة في العراق لا ان لم تحقق الاهداف المرجوة منها لأسـباب من اهمها. ضـعف الخبرة للمسـؤولين في إدارة المناطق الحرة ، وعدم اكتمال البنى التحتية لها بالمستوى المطلوب ، فضلاً عن الافتقار الى الاستقرار السياسي المناسب.

[19] محمد عبد الكريم منهل العقيدي ، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ، وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2008، ص26.

المقترحات :

1. زيادة التوجه الى الاهتمام بهذا العامل البشري وتطويره ولاسيما في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة واقامة الندوات وورش عمل لتدريب الفلاحين على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الاسواق والمناطق الحرة.
2. العمل على زيادة البحث والتقصي عن الموضوع ببحوث تطبيقية حول كل سوق او منطقة حرة في العراق ومعرفة مدى تأثيرها او دورها في تسويق المنتجات الزراعية بما يخدم العملية الزراعية وتنميتها.
3. توجيه النصح لأصحاب القرار المسؤولين عن الهيأة العامة للاسواق الحرة في العراق الى الاهتمام حول فتح اسواق خاصة او مخصصة للمنتوجات الزراعية على غرار الاسواق المخصصة لتجارة السيارات او لتمرير المنتجات الغازية والنفطية. وهذا سوف يشجع الفلاحين والمتاجرين بالمنتوجات الزراعية على تطوير انتاجهم كمياً ونوعياً لمنافسة المنتجات الزراعية الاجنبية.

مراجع البحث

بحث منشور على الموقع : http://mof.gov.iq

بحث منشور على الموقع : http://www.kuwaitchamber.org.kw

بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: https://www.newiraqcenter.com

جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الهيأة العامة للمناطق الحرة ، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: http://www.mof.gov.iq و https://www.newiraqcenter.com

رامي امين الخوجة ، ما هي السوق الحرة؟ ، مقالة منشورة في شبكة المعلومات العالمية على الموقع : https://ibelieveinsci.com

سعد السبيعي ، مقال عن الاسواق الحرة ودورها الاقتصادي ، صحيفة مكة ، 2013، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع: http://www.maaka.org.com

طارق احمد سلطان ، اهمية انشاء المناطق الحرة في العراق ، جريدة الزمان ، 2016، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع : http://www.azzaman.org.com

عابد محمود جاد ، مصطفى محمد الشناوي ، حسام الدين ابراهيم ، دراسة تحليلية للمناطق الحرة ودورها في تحقيق التنمية العمرانية ، مجلة جمعية المهندسين المصرية ، المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء ، بحث منشور في الشبكة العالمية للمعلومات ، على الموقع: https://www.ra2ed.com

علي عباس جواد وسرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق : الفرص والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، 2011.

علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق : الفرص والتحديات ، الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية العراقية ، بيانات غير منشورة لعام 2011.

فاضل ياسين ، مناطق التجارة الحرة بين العراق ودول الجوار بين الاهمية الاقتصادية والدواعي السياسية والأمينة ، 2018، بحث منشور في شبكة المعلومات العالمية على الموقع : http://www.kitabat.org.com

محمد عبد الكريم منهل العقيدي ، سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق، وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2008.

محمود جاسم محمد ، انعكاسات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية العربية التحديات وضرورات التطبيق ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، العدد (20)، 2011.